المصدر: الاهرام
التاريخ : ٩ اغسطس ٢٠٠٢

اتفاق ماشاكوس
حدود العقل السودانى المناور

شكل إطار التفاهم المسمى بروتوكول ماشاكوس الذى عقد فى كينيا فى ٢٠ يوليو الماضى بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لجنوب السودان بقيادة جون جارانج مفاجأة سياسية إقليمية على المستوى العربى، لاسيما لبعض القوى الفاعلة، وذات العلاقة بتطورات الأوضاع فى جنوب السودان، وبأطراف الصراع من ناحية، التى حاولت المساهمة فى إيجاد حلول ملائمة ومتوازنة فى إطار السودان الموحد، وتحديداً مصر وليبيا اللتين سبق أن تقدمتا بمبادرة مشتركة لإنهاء النزاع، وجاءت التطورات الأخيرة لتشكل تغلباً لرؤية أمريكية داعمة لمبادرة الإيجاد الأفريقية وإنفاذاً لها فى تفاهم ماشاكوس. إن أبرز أثر للمفاجأة – والمناورة من أطرافها – تمثل فى رد فعل وزير الخارجية المصرى الذى صرح بأن مصادر معلومات حكومته حول الاتفاق هى كينية، وأمريكية والقليل من المعلومات من مصادر سودانية!

ثم فى تصريح العقيد الليبى معمر القذافى أننا لن نكون سودانيين أكثر من السودانيين، ثم بدء الحركة مجدداً نحو تنشيط المشاورات بين مصر وليبيا بشأن مبادرتهما المشتركة!

فى ٢٠ يوليو الماضى، وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاق «ماشاكوس» الذى نص على إنهاء الصراع الممتد على مدى ١٩ عاما بين الجانبين. وقد ركز كثير من المعلقين على تقرير دانفورث باعتباره الأساس لهذا الاتفاق، وعلى التحرك الأمريكى لإنهاء هذا الصراع عقب حادث ١١ سبتمبر. بيد أن هناك أهمية قصوى لإلقاء الضوء على دور لجنة الحرية الدينية الأمريكية فى بلورة الموقف الأمريكى تجاه المسألة السودانية، هذا الدور الذى تلقفته الإدارة الأمريكية – المعبرة بنقاء – عن اليمين الأمريكى المتشدد بجناحيه السياسى والدينى ان الموقف من المسألة السودانية متبلور بتفصيلاته منذ سنوات، شأنه شأن مواقف أخرى تجاه قضايا عدة، وذلك فى أطار ما يمكن تسميته «تدبين العلاقات الدولية» أى إعادة النظر فى العلاقات الدولية من منظور دينى أو ادراج البعد الدينى فى هذه العلاقات على الأقل. انها عودة لحالة كان يعرفها العالم قبل معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ حين كان يتم توظيف الدين لبلوغ المصالح أو تغطيتها، من هنا نلحظ بروز المفاهيم الدينية فى الخطاب الأمريكى الحالى، كذلك تزايد دور لجنة الحريات الدينية فى تشكيل كثير من توجهات السياسة الخارجية الأمريكية. وسوف نحاول بداية إلقاء بعض الضوء على هذه اللجنة والاقتراب من تصوراتها تجاه المسألة السودانية والتى حكمت إلى حد كبير – فى تصورنا – ما حدث أخيرا.

لقاء كمبالا بين البشير وجارنج وموسيفينى

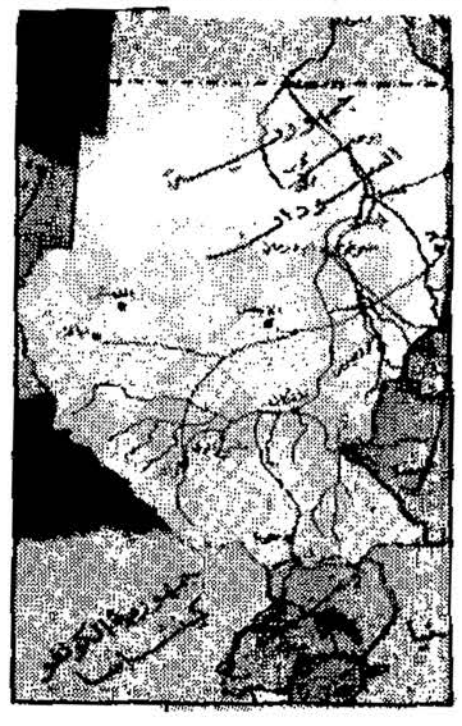

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بقلم :
نبيل عبد الفتاح

إن المفاجأة هى جزء من السلوك السياسى السودانى الداخلى، حيث يسود نمط من المناورات، والغموض، واللغة السياسية حمالة الأوجه، التى هى تعبير عن أزمة الصدقية السياسية السودانية تعبيراً عن العقل العسكريتارى – الدينى المسيطر منذ حكم الإنقاذيين، وأحد أهم عوامل فشل جميع الاتفاقات السياسية التى وقعت لإيجاد حل للمشكلة فى إطار السودان الموحد. ثمة نزوع لدى النخبة العسكريتارية، والطائفية – و«الحديثة» فى إطار اللعبة السياسية، وإدارة شئون الحكم، والدورات الثنائية بين حكم عسكرى انقلابى، ثم حكم مدنى وبين كليهما فشل متبادل على صعيد العمليات السياسية والتنموية، والأخطر مسألة الاندماج القومى بين الشمال، والجنوب فى إطار مجتمع تعددى فى تشكيله العرقى واللغوى والدينى، وعلى نحو يتسم بالفرادة – ٦٨٥ لغة فى المديرية الاستوائية، و١٣٦ جماعة ولغة بجبال النوبة على سبيل التمثيل لا الحصر – والغنى والخصوبة، لكنه يفرض استراتيجيات للاندماج أكثر تعقيداً، ومهارات مرهفة سياسياً وتكنوقراطياً فى إدارة التنوع المركب للسودان.

إن الذهنية السياسية للصفوة السودانية، تميل إلى تسييد الخبرات الداخلية فى مجال السياسة الخارجية الإقليمية والدولية على الرغم من بعض التباينات بين السياسات والمناورات الداخلية، ومجال السياسة الخارجية وشبكات العلاقات الدولية التى باتت معقدة منذ ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتى الاسبق، وتشكل بنى وشبكات عولمية بين الفاعلين الدوليين والحكوميين والمنظمات المدنية غير الحكومية وبين جماعات ضغط وتأثير محورها النظام العولمى تحت التشكيل، وهو ما برز فى حالة إعداد مشروعات وآليات حل مشكلة الجنوب من تقرير جون دانفورث وتقرير لجنة الحريات بالكونجرس، وتقرير جماعة الأزمات الدولية حول الدين والنفط والأرض.

ان الصورة الدولية السلبية للنظام السودانى على الساحة العولمية، لم تعد مقصورة على الإعلام الغربى، ولا الإدارات السياسية، فقط ، وإنما ساهم فيها المجتمع المدنى العولمى، وتقارير منظمات المساعدة الإنسانية حول تجار الرقيق الشماليين، وانتهاك حقوق الجنوبيين التى تحتشد بمعلومات يتأباها الضمير الإنسانى ولا تجد لها سوى نفى حكومى خطابى فقط.

إن الدور الذى لعبه النظام فى دعم الجماعات الإرهابية، وتحويل السودان إلى قاعدة لشبكات عديدة، هدف إلى توليد قوة غير نمطية لأداء أدوار المناورة الإقليمية والدولية.

إن حصاد محاولة بناء وتشكيل أممية إسلامية راديكالية– على حساب التنظيم الدولى لجماعة الأخوان المسلمين وقيادتها المصرية– كانت تهدف لاستيلاد أوراق قوة للمناورة، وترمى إلى خلق توازنات إقليمية فى علاقات الجوار العربى والأفريقى من ناحية وتنعكس داخلياً على العلاقة مع القوى الطائفية التقليدية – الختمية والمهدية – من ناحية أخرى، وهذه السياسات لم تؤد سوى إلى العزلة الدولية للسودان، ثم مشاكل إقليمية، وتفاقم مشكلة الجنوب، وأوضاع حقوق الإنسان فى الداخل، بل وإلى إنتاج انقسامات داخل مجموعة الإنقاذ الانقلابية، وبين عناصر من جناحها الدينى المدنى وبين بعضهم بعضاً، وبينهم وبين العسكريتاريا الانقلابية داخل الجبهة، بقيادة البشير.

إن السودان المعزول استطاع فك العزلة بتسليم كارلوس، ومحاولة توظيف علاقاته مع الجماعات الإرهابية، فى ضخ المعلومات إلى واشنطن قبل وبعد ١١ سبتمبر، بل وإبدائه الاستعداد لتسليم بن لادن، ولم تكن واشنطن مستعدة انذاك فى إطار مصالحها فى تلك الفترة وكان الاتفاق على إبعاده إلى أفغانستان.

ان جذور أزمة صدقية النخبة السودانية الحاكمة – بجميع أطرافها وفصائلها واتجاهاتها – تمتد من علاقاتها بالنخب العرقية فى الجنوب الدينكا والنوير... الخ – والوسط ، ثم على مستوى علاقاتها الإقليمية والدولية. انها تعود فى بعض جوانبها إلى كيفية تعامل الحكام المتعاقبين فى السودان مع المشكلة منذ اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ بين نميرى وجوزيف لاجو، والتى تأسست على اتفاق مؤتمر المائدة المستديرة، وأفكار السيد الصادق المهدى حول مسألة جنوب السودان. وفشل تطبيق الحكم الذاتى ثم نزوع بعض قطاعات الصفوة الشمالية إلى محاولة اضفاء الطابع الدينى على الصراع على الرغم من كونه أكثر عمقا وتعقيداً من ذلك لأن غالبية قبائل وأعراق الجنوب والوسط ينتمون إلى أديان إفريقية وضعية، كان يصفها ببراعة المشرع السودانى باصطلاح رصين هو كريم المعتقدات. ومن ثم لسنا إزاء صراع إسلامى شمالى، ومسيحى جنوبى كما تحاول الدعاية السياسية – للعسكريتاريات الدينية – السياسية الانقلابية ان توحى. بأن انقلاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ – جناحيها العسكرى والمدنى – كان يستبق مبادرةلاتفاق بين الحكومة السودانية بقيادة الصادق المهدى، وبين جون جارانج على أساس تأسيس نظام ديمقراطى للسودان، يتأسس على المواطنة وعدم التمييز كما يذهب كثير من المراقبين للشئون السودانية. ثم مناورات الصادق المهدى وحزب الأمة حول فتح الباب أمام الحوار حول الجنوب وفصله، بدعوى فداحة الثمن السياسى والاقتصادى للمشكلة الجنوبية. كل ذلك هو جزء من المناورات الداخلية ومزايداتها، فضلا عن امتدادها الإقليمى مع مصر، والذى أصبح من طقوس الملل السياسى فى تاريخ العلاقات الأزلية بين البلدين والشعبين.

نستطيع ان نلاحظ ايضا، فشل كافة الاتفاقات التى كانت تجرى بين زعيم الختمية وبين جون جارانج، ثم الصادق المهدى وجارنج، وبين حزب الترابى الذى وقع مع الحركة الشعبية مذكرة تفاهم أقرب إلى الاتفاق الأخير الذى وقع فى ماشاكوس ثمة نمط من المناورات والمزايدات بين القوى المشكلة للجماعات الشمالية – الشمالية، تدور حول ورقة حل المشكلة الجنوبية وذلك باستخدام ورقة تقرير المصير للجنوب التى قد تفضى إلى الانفصال وتأسيس دولة جديدة فى حوض النيل بكل آثار ذلك استراتيجيا على السودان، وأيضا على جميع علاقاتها الإقليمية مع مصر وليبيا والسعودية والعالم العربى.

إن المناورات والمزايدات السياسية، هى تعبيرات سياسية مجازية لحافة الهاوية نظرياً بين جميع الأطراف الشمالية، على أساس ان هناك تاريخا من السلوك السياسى فى التلاعب بالاتفاقات مع الجنوب وعدم احترامها، ثم الاستمرار فى الحرب الاستنزافية للشعب السودانى فى الشمال والجنوب معاً، ونقض التفاهمات فى حالة وصول أية جماعة منفردة أو مؤتلفة مع جماعة أخرى، أو عبر ثنائية المدنيين ثم الانقلابيين من العسكريتاريا إلى اللعبة الأخيرة التحالفية بين العسكريتاريا والإنقاذيين الانقلابية.

إن استمرارية أزمة صدقية اللغة السياسية والسلوك السياسى للنخبة الحاكمة برزت مؤشراتها أخيراً فى أمور عديدة منها: التفسيرات المختلفة لنصوص اطار الاتفاق حول تقرير المصير، وهل يتضمن حق الجنوبيين فى الانفصال أم لا؟.

وقول على عثمان محمد طه النائب الأول للفريق عمر البشير حول: ان المشاركة الشعبية لتحرير السودان لن تكون على حساب القوى السياسية الجنوبية الأخرى سواء فى حكم الجنوب، أو المشاركة فى السلطة فى الشمال!

إن بدايات الصراع حول تفسير النصوص بدأت قبل الجولة الثانية للمفاوضات بين الطرفين، وتحديداً حول الاستفتاء حول حق تقرير المصير، وهل يؤدى إلى خيار الانفصال وإعلان دولة جنوبية أم لا؟ حيث يذهب فقهاء السلطة الحاكمة إلى أن ممارسة هذا الحق لا تعنى الانفصال؟! وهو أمر بالغ الغرابة ويتنافى مع ما وقعوا عليه. هناك أيضا استبعاد جميع قوى المعارضة الشمالية، والجنوبية.

تاريخ متخم بالتفاهمات والاتفاقات بين القادة الشماليين والجنوبيين، وتاريخ من المشاركة الجنوبية الشكلية فى التشكيلات الوزارية السودانية دونما فاعلية أو إنجاز على صعيد حل مشكلات الجنوبيين، ناهيك عن الشماليين! ان مجمل سياسات حكومة الإنقاذيين – دعنا نستخدم اصطلاحهم القديم الجديد – الانقلابية ادت إلى هجرة لفئات التكنوقراط ، وارتفاع معدلات التضخم إلى اكثر من خمسمائة فى المائة مع انهيار الجنيه السودانى، ثم تدهور التعليم مع انهيار الخدمات الصحية والاجتماعية، مع ارتفاع معدلات الجريمة، والنهب المسلح فى منطقة غرب السودان..

ان إنتاج استراتيجيات جديدة لتأسيس اندماج قومى سودانى بين الشمال والجنوب لابد أن يتأسس على مراجعات جذرية فى أنماط التفكير السياسى والسلوكى الشمالى، والسعى نحو بناء نظام ديمقراطى يتأسس على إعلاء دولة القانون الحديث والمواطنة الكاملة واقتسام ثروات السودان وتوزيعها من خلال إنماء متوازن فى إطار السودان الموحد مع مراعاة خاصة للوضع فى الجنوب.

ان ذلك كله لن يتم إلا بإعلان احترام حقوق الإنسان كافة بما فيها حرية العقيدة والمواطنة، لا المناورات باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى إطار لعبة ضيقة وخطيرة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية